

عقد ضمان الاستثمار

القانون الواجب التطبيق عليه
وتسوية المنازعات التي قد تثار بشأنه

دكتور

هشام خالد

أستاذ القانون الدولي الخاص المساعد
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر الجامعي

٣٠ شارع سوثير - الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٣٢



دكتور هشام خالد

২৮৩১৩৪ : ট

عقد ضمان الاستثمار العربي
القانون الواجب التطبيق عليه
وطرق تسوية المنازعات التي قد قد تثار بشأنه

٧	مقدمة عامة
٧	تمهيد
	حماية الاستثمار الاجنبي بين القانون الداخلى والدولى وعقد
٧	الضمان
٩	أولا : حماية الاستثمار الاجنبي والقانون الداخلى
١٣	ثانيا : حماية الاستثمار الاجنبي والقانون الدولى
٢٤	ثالثا : حماية الاستثمار الاجنبي وعقد الضمان الوطنى
٢٨	رابعا : حماية الاستثمار الاجنبي وعقد الضمان الدولى
٣٢	خامسا : حماية الاستثمار الاجنبي وعقد الضمان العربى
٣٥	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
٥٧	الطبيعة القانونية للمؤسسة
٥٧	أولا : المؤسسة والمنظمات الدولية
٦٠	ثانيا : المؤسسة والمشروعات الدولية
٦٦	تقسيم
	القسم الاول : دراسة تحليلية لعقد الضمان العربى
٦٩	فصل تمهيدى
٦٩	تعريف عقد الضمان العربى
٧٢	خصائص عقد الضمان العربى
٧٢	أولا : عقد الضمان عقد دولى
٨٢	ثانيا : عقد الضمان عقد رضائى
٨٤	ثالثا : عقد الضمان عقد معاوضة
٨٤	رابعا : عقد الضمان عقد ملزم للجانبين

- ٨٥ خامسا : عقد الضمان عقد احتمالي
- ٨٦ سادسا : عقد الضمان عقد زمني
- ٨٨ سابعا : عقد الضمان عقد إذعان
- ٩٤ ثامنا : عقد الضمان من عقود حسن النية
- ٩٥ تاسعا : عقد الضمان عقد تعويضي
- ٩٦ وظيفة عقد الضمان العربي
- الباب الاول : أركان عقد الضمان**
- الفصل الاول : المستثمر طالب الضمان**
- ١١٣ تمهيد وتقسيم
- ١١٧ المبحث الاول : الجنسية المطلوبة بالنسبة للشخص الطبيعي
- أولا : وجوب تمتع المستثمر طالب الضمان بجنسية إحدى الدول
- ١١٧ العربية المتعاقدة
- ثانيا : عدم تمتع المستثمر طالب الضمان بجنسية الدولة المضيفة
- ١٣١ للاستثمار (إحالة)
- المبحث الثاني : الجنسية المطلوبة بالنسبة للشخص الاعتباري
- أولا : وجوب انتماء الشخص الاعتباري طالب الضمان للمنطقة
- ١٣٤ العربية
- ١٣٥ أ- معيار مركز الإدارة الرئيسي
- ١٣٧ ب- معيار الرقابة
- ثانيا : وجوب عدم انتماء الشخص الاعتباري أو الطبيعي طالب
- ١٤٤ الضمان للدولة المضيفة للاستثمار المضمون
- المبحث الثالث : طبيعة شرط الجنسية وتقديره
- ١٤٩ طبيعة شرط الجنسية
- ١٥٣ تقدير شرط الجنسية
- ١٥٣ أولا : بالنسبة للأشخاص الطبيعية

١٦٠	ثانيا : بالنسبة للأشخاص الاعتبارية
	الفصل الثاني : الاخطار المضمونة
١٦٣	تمهيد وتقسيم
	المبحث الاول : الاخطار السياسية
١٦٦	أولا : التأمين
١٧٢	ثانيا : نزع الملكية
١٧٧	ثالثا : المصادرة
١٨٢	رابعا : الاستيلاء
١٨٥	خامسا : الحراسة
١٨٩	سادسا : تأجيل الوفاء بالدين
١٩٤	المبحث الثاني : قيود تحويل العملة
١٩٤	مضمون الخطر وصوره
	المبحث الثالث : الحرب والفتن الداخلية
٢٠٠	مضمون الخطر وصوره
٢٠٥	الشروط الواجب توافرها في الاخطار المضمونة
	الفصل الثالث : الاستثمار المضمون
٢١١	الاستثمارات فيما بين الدول المتعاقدة
٢١٥	مفهوم الاستثمار المضمون
٢١٩	شرط الجودة في الاستثمار المضمون
	الباب الثاني : آثار عقد الضمان وطبيعته
٢٢٥	تمهيد
٢٢٦	تفسير عقد الضمان
٢٣٧	تقسيم
	الفصل الاول : آثار عقد الضمان
٢٣٩	تمهيد

	المبحث الاول : التزامات المستثمر المضمون
٢٤٠	أولا : الالتزامات التي يفرضها مبدأ حسن النية
٢٤٧	ثانيا : الالتزامات المتعلقة بالبيانات الخاصة بالاستثمار المضمون
٢٤٩	ثالثا : الالتزام بأداء أقساط الضمان والارتباط
٢٥٦	رابعا : التزام المستثمر بالتنازل عن حقوقه للمؤسسة
	خامسا : التزام المستثمر المضمون بأن يحيل حقوقه في الضمان
٢٦٢	لمستثمر صالح للضمان
	المبحث الثاني : التزام المؤسسة بتعويض المستثمر المضمون
٢٦٩	تمهيد
٢٦٩	شروط استحقاق التعويض
٢٧٥	طلب التعويض
٢٧٩	تحديد مبلغ التعويض
٢٨٢	التعويض المؤقت وإعادة النظر فيه
٢٨٤	استرداد التعويض
	المبحث الثالث : نفاذ عقد الضمان وانقضاؤه
٢٨٧	نفاذ عقد الضمان
٢٨٩	انقضاء عقد الضمان
٢٩١	حق المؤسسة في إنهاء عقد الضمان
	الفصل الثاني : الطبيعة القانونية لعقد الضمان
٢٩٩	تمهيد
٣٠٠	عقد الضمان وعقد الكفالة
٣١٥	عقد الضمان والاشتراط لمصلحة الغير
٣١٦	عقد الضمان والتأمين

القسم الثانى : القانون الواجب التطبيق على عقد الضمان
وطرق تسوية المنازعات التى قد تثور بشأنه

٣٢٥ تمهيد

٣٢٥ عقد الضمان وفكرة القانون الذاتى للعقد

٣٣٠ عقد الضمان ومشكلة الكشف عن إدارة المتعاقدين

٣٣٤ تقسيم

الباب الاول : القانون الواجب التطبيق على عقد الضمان ونطاقه

٣٣٧ تمهيد

٣٤٠ عقد الضمان والقانون التجارى الدولى والقانون البيدولى

تقسيم

الفصل الاول : تحديد القانون الواجب التطبيق على عقد الضمان

٣٤٧ تمهيد وتقسيم

المبحث الاول : المبادئ القانونية المشتركة بين الدول المتعاقدة

٣٤٨ تمهيد

٣٤٨ إثبات وجود المبادئ القانونية المشتركة

٣٥١ مفهوم المبادئ القانونية المشتركة

٣٦٢ مدى ملائمة اللجوء للمبادئ القانونية المشتركة

٣٦٩ المبحث الثانى : مبادئ القانون الدولى

٣٧٩ المبحث الثالث : القانون الطبيعى وقواعد العدالة

الانصل الثانى : نطاق القانون الواجب التطبيق على عقد الضمان

٣٨٧ تمهيد وتقسيم

المبحث الاول : المسائل التى تخرج عن نطاق قانون العقد

٣٨٩ تمهيد

٣٩٠ القانون الذى يحكم التكييف

٣٩٥ أولا : القانون الذى يحكم أهلية التعاقد

٤٠١	تفسير قاعدة الاسناد
٤٠٢	أ- ازدواج جنسية المستثمر المضمون
٤٠٨	ب- تعدد الشرائع فى قانون جنسية المستثمر المضمون
٤١٤	ج- مشكلة الإحالة
٤١٦	القانون الذى يحكم أهلية الدول والمؤسسة
٤٢١	ثانيا : القانون الذى يحكم شكل عقد الضمان
٤٢٣	ثالثا : القانون الذى يحكم اتفاق التحكيم وخصومته - إحالة
	المبحث الثانى : المسائل التى تدخل فى نطاق قانون العقد
٤٢٥	تمهيد
٤٢٥	أولا : وجود عقد الضمان
٤٢٥	أ - تكوين عقد الضمان
٤٣١	ب - مشروعية عقد الضمان
٤٣٢	ثانيا : آثار عقد الضمان
٤٣٢	أ - آثار عقد الضمان بالنسبة للأشخاص
٤٣٩	ب - آثار عقد الضمان بالنسبة للموضوع
٤٤٥	خلاصة
	الفصل الثالث : أساس القوة الملزمة لقانون العقد
٤٤٧	تمهيد
٤٤٩	المجتمع العربى للاستثمار وقانونه
٤٥٣	الخلاصة
	الباب الثانى : طرق تسوية المنازعات التى قد تثور بشأن عقد الضمان
٤٥٧	تمهيد
	الفصل الاول : التفاوض والتوفيق
٤٥٩	تمهيد
٤٥٩	أولا : التفاوض

٤٦١	ثانيا : التوفيق
	الفصل الثانى : التحكيم
٤٦٧	تمهيد
٤٦٨	تقسيم
	المبحث الاول : القانون الواجب التطبيق على التحكيم
٤٦٩	تمهيد
٤٦٩	أولا : القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم ونطاقه
٤٧٤	نطاق تطبيق القانون المختص
٤٧٤	١ - المسائل التى تخرج عن نطاقه
٤٧٥	أ - القانون الذى يحكم أهلية الاتفاق على التحكيم
٤٧٧	ب - القانون الذى يحكم شكل الاتفاق على التحكيم
٤٧٩	٢ - المسائل التى تدخل فى نطاق تطبيقه
٤٨٥	ثانيا : القانون الواجب التطبيق على خصومة التحكيم ونطاقه
	المبحث الثانى : خصومة التحكيم
٤٩٢	تمهيد
٤٩٢	أولا : تعيين المحكمين
٤٩٨	ثانيا : اجراءات الخصومة
٥٠٥	الاثبات
٥٠٨	ثالثا : الحكم وآثاره
٥١٠	مشماتلات الحكم
٥٢٢	استنفاد محكمة التحكيم لولايتها
٥٢٦	تفسير الحكم
٥٣٠	تصحيح الحكم
٥٣١	طلب الفصل فى الطلبات المغفلة
٥٣٣	الطعن فى الحكم

المبحث الثالث : تنفيذ الحكم التحكيمى

تمهيد وتقسيم

المطلب الاول : تنفيذ الحكم التحكيمى وفقا لأحكام الاتفاقية العربية لتنفيذ (١٩٥٤)

تمهيد

أولا : شروط طلب الامر بتنفيذ أحكام المحكمين

الشرط الاول : صحة مشاركة التحكيم أو شرط التحكيم

الشرط الثانى : اختصاص المحكمين الذين أصدروا الحكم

الشرط الثالث : صحة الاجراءات

الشرط الرابع : صدور الحكم فى مسألة يجوز التحكيم فيها طبقا

لقانون دولة التنفيذ

الشرط الخامس : ألا يتضمن الحكم ما يخالف النظام العام والآداب

العام فى دولة التنفيذ

الشرط السادس : كون الحكم نهائيا

ثانيا : إجراءات طلب تنفيذ الحكم

مدى إمكان التنازل عن أحكام الاتفاقية

ثالثا : أثر الحكم بالأمر بالتنفيذ

أ - القوة التنفيذية

ب - ضمانات تنفيذ الحكم

ج - حجية الأمر المقضى

د - صفة الحكم الاجنبى المعنى بعد صدور الامر بتنفيذه

الخلاصة

المطلب الثانى : تنفيذ الحكم التحكيمى وفقا لأحكام القوانين

الوطنية للدول المتعاقدة (دراسة خاصة بمصر)

٥٧٠	تمهيد
٥٧٠	أولا : تنفيذ الحكم التحكيمى الصادر فى مصر
٥٧٥	الطعن فى الحكم التحكيمى وقف تنفيذه
٥٨١	ثانيا : تنفيذ الحكم التحكيمى الصادر خارج مصر
٥٨١	أ - شروط تنفيذ الحكم
٥٨٢	الشرط الاول : شرط التبادل
٥٨٦	الشرط الثانى : اختصاص المحكمين بالمنازعة التى صدر فيها الحكم
٥٨٩	الشرط الثالث : صحة الاجراءات
٥٨٩	الشرط الرابع : نهائية الحكم
٥٩٠	الشرط الخامس : عدم تعارض الحكم مع حكم قضائى مصرى
٥٩٣	الشرط السادس : صدور الحكم فى مسألة يجوز التحكيم فيها
٥٩٤	الشرط السابع : صحة الاتفاق التحكيمى
٥٩٤	الشرط الثامن : عدم تعارض الحكم مع النظام العام
٥٩٧	ب - إجراءات دعوى الامر بالتنفيذ
٦٠٠	منح الامر بالتنفيذ
٦٠١	وضع الصيغة التنفيذية على الحكم التحكيمى
٦٠٢	رفض طلب التنفيذ
٦٠٤	ج - الآثار الاخرى للحكم التحكيمى فى مصر
٦٠٤	١ - حجية الحكم التحكيمى فى حسم النزاع
٦٠٧	٢ - حجية الحكم التحكيمى فى الاثبات
٦١٠	الخاتمة